الحزب الوطني الديمقراطي

فكر جديد

أوراق السياسات

الشباب

المؤتمر السنوي

سبتمبر ٢٠٠٣

الأمانة العامة

تمثل هذه الوثيقة حصيلة الدراسة التى تمت داخل أمانة السياسات وتشكيلاتها المختلفة فى إطار صياغة سياسات عامة تتعلق بالقضايا التى طرحت فى المؤتمر العام الثامن للحزب (سبتمبر ٢٠٠٢) من خلال أوراق النقاش الست فى مجالات التعليم، والصحة، والتوجه الاقتصادى، والشباب، والمرأة، ومصر والعالم، والتى تمت مناقشتها وإقرارها فى المؤتمر.

ولقد قامت أمانة السياسات بتشكيل ست لجان متخصصة عكفت على دراسة هذه القضايا بشكل تفصيلى ومعمق من خلال مجموعات عمل داخل اللجان اختصت كل منها بدراسة أحد القضايا التى تقع فى نطاق اهتمامها. كما قام المجلس الاعلى للسياسات، التابع لأمانة السياسات، بمناقشة عدد من هذه القضايا ودراسة أبعادها وآثارها المختلفة على المجتمع. كذلك تمت مناقشة التوجهات الرئيسية لهذه السياسات فى اللقاءات التى عقدتها أمانة السياسات مع لجان الحزب بالمحافظات.

وقد جاءت الصياغة النهائية لهذه الأوراق إنعكاساً لكل هذه الدراسات والمناقشات، بالإضافة إلى الحوار الموسع مع الحكومة فى الجوانب المختلفة للسياسات والإجراءات المقترحة للتنفيذ. ويرى الحزب أن طرح هذه السياسات التفصيلية فى المؤتمر السنوى الأول للحزب هو تجسيد للشعار الذى رفعه الحزب فى مؤتمره العام الثامن حول "الدعوة للمشاركة". كما يعد تعبيراً واضحاً عن دور الحزب الوطنى الديمقراطى بالتعاون مع الحكومة فى رسم السياسات العامة التى من شأنها تحقيق مصلحة الوطن والمواطنين.

الشباب

المحتويات

مقدمة

الشباب والمشاركة السياسية ١

الثقافة السياسية للشباب ٦

المشاركة الاقتصادية للشباب والعمل الحر ٩

المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي للشباب ١٢

مقدمة

تمثل ورقة سياستنا فى مجال الشباب ترجمة المبادئ الأساسية للحزب والتوجهات التى وردت فى ورقة الشباب والمشاركة، التى أقرها المؤتمر العام الثامن للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٢، إلى سياسات وبرامج تنفيذية يلتزم بها كل من الحزب والحكومة. وقد أكدت الورقة على أهمية إعداد وتأهيل الشباب لتفعيل مشاركتهم فى مختلف جوانب العمل الوطنى، وأن إسهامهم عامل ضرورى لتواصل جهود التنمية، باعتبار أن زيادة مشاركة الشباب فى الحياة العامة يعتبر عنصراً حاسماً فى نجاح برامج التنمية والتحديث التى تسعى إلى تنفيذها هيئات الدولة والمجتمع. كما أنه عمل استثمارى له مردوده الايجابى فى الحاضر والمستقبل. وهو العامل الذى سوف يحدد قدرة مصر على خوض غمار المنافسة التى تفرضها ظروف العالم الجديد الذى نعيش فيه.

وقد ركزت ورقة الشباب والمشاركة على توسيع مشاركة الشباب باعتبارها ضمانة لفاعلية تنفيذ السياسات العامة. وقد وضعت الورقة عدداً من الأهداف يركز عليها عمل اللجنة، وتتلخص فيما يلى:

- تشجيع الحوار مع الشباب.
- ترسيخ ثقافة المشاركة فى عقول الشباب ووجدانهم.
- إطلاق طاقات الشباب والثقة فى قدراته.
- تطوير الهيئات الشبابية.
- تأهيل الشباب للقيام بالدور المتوقع منه.
- تعميق المشاركة السياسية للشباب.
- توسيع مشاركة الشباب فى تنمية المجتمع.

وقد تم تكوين أربع مجموعات عمل داخل لجنة الشباب قامت بدراسة الجوانب المختلفة لتفعيل مشاركة الشباب فى المجالات التالية: المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، المشاركة الاقتصادية والعمل الحر، المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى.

ويتقدم الحزب فى سياق هذه الاوراق بعدد من السياسات تستهدف تفعيل المشاركة السياسية للشباب عن طريق تقليل الفجوة بين الشباب والسياسة وربط الشباب بالعملية السياسية واكتساب ثقتهم فيها. ومن أهم تلك السياسات والإجراءات: وضع سياسة وطنية للشباب تتضمن المكون الشبابى فى السياسات العامة، ويشارك الشباب فى صياغتها بشكل أساسى، وزيادة تمثيل الشباب فى مؤسسات صنع القرار المختلفة وضمان مشاركتهم الفعلية فى عملية صنع القرار، وخاصة فى القضايا التى تمسهم بشكل مباشر وليس مجرد التمثيل الرمزى فقط، وذلك عن طريق إنشاء مجلس للشباب يضمن مشاركتهم فى عملية صنع القرار المتعلقة بقضاياهم، وتوسيع مشاركة الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية، وخاصة مراكز الشباب وذلك عن طريق زيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين فى مجالس إدارة مراكز الشباب، بالإضافة إلى إنشاء مراكز لتقديم الخدمات الشبابية تدار بواسطة الشباب، وأهم الخدمات التى تقدمها هذه المراكز تقديم المعلومات والإرشاد للشباب، كما تقوم بتنظيم دورات لتنمية مهارات الشباب بشكل عام والمتعلقة بسوق العمل بشكل خاص.

ويقترح الحزب ايضاً عدداً من البرامج تستهدف تقوية العلاقة بين الشباب والبرلمان مثل: تنظيم برامج لزيارات الطلاب والشباب إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية، ونشر برامج برلمان الشباب، بالإضافة إلى عدد من الإجراءات تستهدف زيادة مشاركة الشباب فى العملية الانتخابية مثل: تحفيز الشباب على المشاركة فى الانتخابات عن طريق إقناعه بأهمية الحصول على البطاقة الانتخابية، وغرس قيمة أهمية التصويت عن طريق مؤسسات التعليم المختلفة، وتسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية، وتسهيل عملية التصويت فى الانتخابات، وتشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون الفنيون وأصحاب الرؤى السياسية لمراجعة مناهج التربية الوطنية ووضع تصورات بشأن تطويرها، كى تعكس قيم الانتماء والتطور التى ينشدها المجتمع.

وفيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية، فإن الحزب يتبنى مجموعة من السياسات تسعى إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال العمل الحر، وأهمها ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب.

والتدريب واكتساب مهارات العمل الحر عن طريق تطوير برامج ومراكز التدريب الحكومية، ودعم مؤسسات المجتمع المدنى و الجمعيات الأهلية التى تتخصص فى عملية التدريب مع تقديم التسهيلات والمعونة الفنية والإدارية لها لتقوم بدورها على أكمل وجه، وتسهيل فرص العمل الحر للشباب من خلال المشروعات الصغيرة.

أما بالنسبة لتفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى ،فهناك تأكيد على أهمية الترويج لثقافة التطوع ومفاهيم المسئولية المجتمعية، والمسئولية الاجتماعية للأفراد، وتكريم النماذج البارزة فى العمل التطوعى والاعتراف بجهدها، ودعم أنشطة الكشافة والجوالة فى المدارس والجامعات باعتبارها قلب عملية التطوع، وربط العمل التطوعى بالقضايا القومية، ووضع خريطة اجتماعية واضحة بكل محافظة تحدد الأوضاع الحالية للعمل التطوعى حتى تكون أساساً للتخطيط الاجتماعى، بالإضافة إلى دعم الجمعيات الأهلية العاملة فى مجال تقديم الخدمات الشبابية وخاصة تلك التى تدار بواسطة الشباب، وتقديم الدعم المالى والفنى لها.

وتعرض الأوراق التى بين أيديكم لهذه السياسات بمزيد من التفصيل.

الشباب والمشاركة السياسية

أولاً: توجهات الحزب:

يولى الحزب الوطنى الديمقراطى أهمية خاصة لمشاركة الشباب بأبعادها المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد أكدت المبادئ الأساسية للحزب على ذلك حيث أفردت مادة مستقلة أشارت إلى أن الحزب "يضع شباب مصر فى بؤرة اهتمامه باعتبارهم المستقبل الواعد لتحقيق التنمية والتقدم". وكذلك أكدت على "سعى الحزب إلى إتاحة الفرص أمام الطاقات الشبابية الواعدة للمشاركة فى كافة جهود التنمية وتولى المواقع القيادية فى المجالات المختلفة للعمل الوطنى".

وقد أكد الرئيس محمد حسنى مبارك رئيس الحزب على هذه المعانى فى أكثر من مناسبة، منها خطابه فى ٢٠٠٢/٨/٢٧ والذى أكد فيه أنه "على الشباب ألا ينتظر دعوة من أحد لدخول ساحة العمل الوطنى وكل ما يمكن أن يطالب به هو إفساح المجال أمامه وإزالة العقبات من طريقه ورفع الوصاية عنه فى التفكير والحركة، وعدم التهوين من قدراته والطاقة الكامنة فى أعماقه التى تؤهله للقيام بدور طليعى رائد وفعال، فتقدموا برعاية الله لحمل راية المسئولية المتزايدة وتحمل أعبائها، واحرصوا على أن تؤهلوا أنفسكم لأداء هذه الفريضة الوطنية".

وأكدت ورقة الشباب والمشاركة التى أقرها المؤتمر العام الثامن للحزب فى سبتمبر ٢٠٠٢ على إيمان الحزب بأن زيادة مشاركة الشباب فى الحياة العامة يعتبر عنصراً حاسماً فى نجاح كل برامج التنمية. وأن قدرة مصر على تحقيق التنمية المستدامة وإنجاز مهام التحديث والنهضة تعتمد على ما يوجه إلى الشباب من عناية ورعاية وتدريب وتنمية للمهارات فى إطار استراتيجية متكاملة لبناء القدرات وتطويرها.

هناك أيضا قناعة لدى الحزب بأن وجود مشاكل حياتية لدى قطاع من الشباب لا يجب أن تؤدى إلى عزلة هذا القطاع عن الحياة السياسية تحت مبرر انشغالهم بهذه المشاكل، بل على العكس من ذلك فإن وجود تلك المشاكل يجب أن يمثل دافعاً أكبر للشباب للمشاركة حتى يصل صوته لأصحاب القرار ويمثل حافزاً لحل تلك المشكلات، بل وفتح طريق أمام الشباب للمشاركة بذاته فى صياغة السياسات التى تؤثر عليه، والمشاركة فى تنفيذ تلك السياسات فى إطار المشاركة المجتمعية فى عملية التنمية.

ثانياً: تحديات الواقع:

على الرغم من الدعوات المتكررة للشباب للمشاركة فى الحياة العامة والحياة السياسية، فإن مشاركة الشباب فى هذا المجال ما تزال ضعيفة إلى حد كبير، وتشير الدراسات المختلفة إلى أن هناك نسبة محدودة من الشباب هى التى تهتم بالأمور السياسية، أو تحمل بطاقة انتخابية، أو تشارك فى الانتخابات العامة سواء ناخبين أو مرشحين، أو تنضم لعضوية الأحزاب السياسية، أو غير ذلك من مؤشرات المشاركة السياسية.

وبالرغم من أن ضعف المشاركة السياسية للشباب أصبحت ظاهرة عالمية تعانى منها الدول المتقدمة مثلها مثل الدول النامية، فى ظل تزايد اهتمام الشباب بأمور أخرى غير السياسة، أو اعتقاد قطاع هام من الشباب بأن العملية السياسية يسيطر عليها الجيل الأكبر وأنه لا سبيل لتغيير ذلك، فإن هذه القضية لها أبعاد أكبر فى مصر منها ما يرتبط بالإرث التاريخى للحياة السياسية ووجود شكوك لدى الشباب بأن مشاركته السياسية سيكون لها جدوى، بالإضافة إلى أمور تتعلق بعدم رسوخ قيم المشاركة لدى الشباب، وضعف معارفه السياسية، وقلة معلوماته حول الحياة السياسية وسبل المشاركة

فيها. أو صعوبة الحصول على البطاقة الانتخابية وصعوبة التصويت. وعدم جاذبية المرشحين فى الانتخابات لقطاع الشباب. أو عدم اهتمامهم بقضاياهم.

كل هذه العوامل وغيرها أدت إلى عزوف قطاع كبير من الشباب عن المشاركة فى الحياة السياسية.

ثالثاً: السياسات المقترحة وآليات التنفيذ:

يتبنى الحزب وحكومته السياسات التالية، التى تستهدف تفعيل المشاركة السياسية، وربط الشباب بالعملية السياسية واكتساب ثقتهم فيها.

١ - وضع سياسة قومية للشباب، تتضمن المكون الشبابى بالسياسات العامة، ويشارك الشباب فى صياغتها بشكل أساسى:

تتبنى معظم دول العالم سياسة قومية للشباب تتسم بالشمول والعمومية وتغطى المكون الشبابى فى السياسات العامة المختلفة، وتحدد السياسة القومية للشباب احتياجات الشباب وتطلعاتهم واهتماماتهم فى القطاعات المختلفة ذات الصلة (توظيف، تعليم، صحة ...إلخ)، وكذلك الأولويات والتوجهات التى تسعى الدولة والمجتمع لتحقيقها فى المجال الشبابى. كما تقدم إطاراً للعمل للهيئات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة بالشباب تبنى على أساسه خطط واستراتيجيات تنفيذية. وكذلك تضع إطاراً للتنسيق بين الهيئات المختلفة العاملة فى مجال الشباب.

والواقع أن تبنى سياسة قومية للشباب يعنى اعتراف الدولة بأهمية الشباب ودورهم فى عملية التنمية. وكذلك الاعتراف باحتياجاتهم وتطلعاتهم. وخلق إطار متكامل لتلبية تلك الحاجات. كما أنها تمثل فرصة لتحديد الأهداف والأولويات والاستراتيجيات ومسئولية الدولة والمجتمع تجاه الشباب.

ويتعهد الحزب وحكومته بالبدء فى وضع سياسة قومية للشباب تتضمن المكون الشبابى فى السياسات العامة ذات الصلة بالشباب، وأن يكون للشباب الدور الرئيسى فى صياغة تلك السياسة، من خلال فتح حوار دائم مع الشباب عن طريق حلقات نقاش وورش عمل وجلسات استماع يشارك فيها الشباب ويقومون بتحديد احتياجاتهم وتطلعاتهم وكيفية الاستجابة لها، وبحيث يصبح حصيلة ذلك الحوار هو الأساس الذى تبنى عليه تلك السياسة. وبذلك فإن عملية صياغة السياسة القومية للشباب سوف تكون أداة أساسية لربط الشباب بالعملية السياسية واستعادة ثقتهم فيها عن طريق الاتصال المباشر بهم وتوسيع دائرة الحوار معهم، وإدخال وجهات نظرهم كمكون أساسى فى صياغة السياسات العامة.

٢ - إنشاء مجلس للشباب يضمن مشاركتهم فى عملية صنع القرار المتعلقة بقضاياهم:

يسعى الحزب إلى زيادة تمثيل الشباب فى مؤسسات صنع القرار المختلفة وضمان مشاركتهم الفعالة فى عملية صنع القرار وخاصة فى القضايا التى تمسهم بشكل مباشر وليس مجرد التمثيل الرمزى فقط.

وقد أخذت دول العالم بعدد من الأفكار لضمان مشاركة الشباب فى عملية صنع القرار، منها:

- إنشاء مجلس قومى للشباب على غرار المجلس القومى للمرأة كهيئة قومية غير حزبية تعنى بأمور الشباب، وتقوم بدراستها وتقديم توصيات بشأنها، بالإضافة لقيامها بمهام أخرى مثل التوعية والتدريب. وتضم بشكل أساسى ممثلين عن الشباب، بالإضافة للجهات الحكومية وغير الحكومية العاملة فى مجال الشباب، والخبراء والشخصيات العامة.

- كما قامت دول أخرى بتشكيل مجلس وزارى للشباب يضم عدداً من الوزراء الذين تتقاطع اختصاصات وزاراتهم مع القضايا المتعلقة بالشباب فى مجال بالتنسيق السياسيات الشبابية. وقد أخذت مصر بفكرة إنشاء مجلس قومى للشباب والرياضة تابع لوزارة الشباب. ويضم بشكل أساسى ممثلين للوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة بالشباب. بالإضافة لممثل للشباب وممثل للمرأة بهدف التنسيق بين تلك الجهات فيما يتعلق بالسياسات الشبابية. ولكن يلاحظ ضعف تمثيل الشباب فى هذا المجلس، نتيجة لأن وظيفته الأساسية أو دوره الأساسى هو التنسيق بين الوزارات المختلفة فيما يتعلق بالسياسات الشبابية. ونتيجة لذلك، وبهدف دعم مشاركة الشباب فى عملية صنع القرار خاصة تلك المتعلقة بقضاياهم، فإن الحزب وحكومته يتعهدان بإنشاء مجلس للشباب يتشكل غالبية أعضائه من الشباب، ويكون دوره هو دراسة ومناقشة القضايا المختلفة ذات الصلة بالشباب، وتقديم توصياته بشأنها. ويمكن البدء بهذا المجلس على المستوى القومى، ثم يتم بعد ذلك فتح وحدات له على مستوى المحافظات. ومن المهم أن يتمتع هذا المجلس باستقلالية فى ممارسة نشاطه، فى ظل إشراف لوزارة الشباب، وتنسيق مع المجلس القومى للشباب.

٣ - توسيع مشاركة الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية، وزيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين فى مجالس إدارة مراكز الشباب:

يسعى الحزب إلى توسيع مشاركة الشباب فى إدارة الهيئات الشبابية المختلفة، وخاصة مراكز الشباب. وفى هذا الصدد يتبنى الحزب وحكومته مطلب زيادة عدد الأعضاء الشباب المنتخبين فى مجالس إدارة مراكز الشباب من اثنين إلى أربعة رغبة فى ضمان تمثيل قوى للشباب فى مجالس إدارة

مراكز الشباب.

٤ - إنشاء مراكز لتقديم خدمات شبابية ومشاركة الشباب في إدارتها:

يدعم الحزب إنشاء مراكز لتقديم خدمات شبابية، تكون تابعة للحكومة وممولة منها، ولكنها تدار بواسطة الشباب. وأهم الخدمات التي تقدمها مثل هذه المراكز تقديم المعلومات والإرشاد للشباب فيما يتعلق بفرص التوظيف. كما تقوم بتنظيم دورات لتنمية مهارات الشباب خاصة تلك المتعلقة بسوق العمل. وتقديم النصح والتوعية فيما يتعلق بتنمية الشخصية والمشاكل الاجتماعية والصحية وغيرها من القضايا التي تهم الشباب. وفي هذا الصدد فسوف يقوم الحزب وحكومته بدراسة الجوانب الفنية والإدارية والتمويلية تمهيداً لإنشاء مراكز للخدمات الشبابية. كما يتبنى الحزب الدعوة لتطوير عدد من المؤسسات القائمة والتي تقدم بعض الخدمات الشبابية خاصة مكاتب رعاية الشباب بالجامعات، ومراكز التدريب التابعة للحكومة.

٥ - تعليم المشاركة:

هناك ارتباط وثيق بين المشاركة السياسية والمعرفة، فكلاهما يدعم الآخر والزيادة في أحدهما تؤدي للزيادة في الآخر. فالمعرفة شرط أساسي للمشاركة السياسية الناجحة. ومن الناحية الأخرى فإن المشاركة السياسية تزيد من معارف الشخص السياسية ومن درجة اهتمامه بالشئون العامة. وتلعب المؤسسات التعليمية (الرسمية وغير الرسمية) دوراً هاماً في غرس قيم المشاركة السياسية سواء عن طريق المقررات المختلفة مثل التربية الوطنية والتاريخ وغيرها، أو عن طريق تعلم مهارات المشاركة وصنع القرار بشكل عملي من خلال الأنشطة المختلفة.

وفي هذا الصدد يسعى الحزب وحكومته إلى تطوير مقررات التربية الوطنية بحيث تخاطب الشباب بلغة عصرية، وتوضح له حقوقه وواجباته، وتشجعه على المشاركة السياسية. كذلك من المهم تدريب المدرسين القائمين بتدريس تلك المواد، وتشجيع الأنشطة المدرسية التي تنمي مهارات المشاركة. وكذلك دعم الاتحادات الطلابية حتى يكون للشباب دور في إدارة المؤسسات التعليمية التي ينتمون إليها، وبحيث لا يكون هناك تناقض بين قيم المشاركة والديمقراطية التي يتعلمها الطالب والطريقة التي تدار بها المؤسسات التعليمية (*).

٦ - تقوية العلاقة بين الشباب والبرلمان:

يمثل البرلمان ودوره في العملية التشريعية ركناً أساسياً من أركان العملية السياسية. ومن ثم فإن زيادة اهتمام الشباب بالبرلمان يمكن أن تؤدي إلى زيادة اهتمامه بعملية المشاركة السياسية. ويتبنى الحزب وحكومته مجموعة من البرامج تهدف إلى تقوية العلاقة بين الشباب والبرلمان مثل:

أ - تنظيم برامج لزيارات الطلاب والشباب إلى البرلمان لمتابعة العملية التشريعية وحضور جانب من الجلسات، والالتقاء بممثليهم. ويمكن أن تقوم وزارتا التعليم والشباب والمنظمات غير الحكومية المعنية بنوعية الشباب بكيفية تنظيم تلك البرامج.

ب - نشر برامج برلمان الشباب، حيث يقوم الشباب بمحاكاة البرلمان وبحيث تكون بمثابة المنبر للحوار الشبابي حول القضايا المختلفة التي تهمهم، بالإضافة لقيامه بأدوار أخرى في عملية التثقيف السياسي للشباب. ويدعو الحزب إلى توسيع برامج برلمان الشباب بحيث تمتد إلى كل المحافظات وإلى قطاعات الشباب المختلفة، وبحيث لا تقتصر فقط على المدارس والجامعات، وتنتهي بعقد برلمان قومي للشباب يضم ممثلين للمحافظات المختلفة ويعقد بمقر البرلمان بالقاهرة.

ج - تدريب الشباب على طبيعة العمل البرلماني عن طريق تصميم برامج تتيح للشباب فرصة العمل كمساعد لأحد أعضاء البرلمان لبعض الوقت، وذلك لفترة محدودة ما بين ثلاثة شهور وعام كامل، ويتم ذلك إما بشكل تطوعي، أو عن طريق مكافأة رمزية تقدم لهم. ويمكن أن تقوم وزارة الشباب أو إحدى المنظمات غير الحكومية بتبني ذلك البرنامج.

٧ - زيادة مستوى الوعي السياسي لشباب الجامعات:

من المهم زيادة درجة الوعي والثقافة السياسية لشباب الجامعات، وتشجيعهم على الحوار واكتساب قيم ثقافة المشاركة عن طريق عدد من الآليات الموجودة بالفعل داخل الجامعة والتي يطالب الحزب بتفعيلها.

وفي هذا الصدد، يطالب الحزب بإنشاء المزيد من الجمعيات العلمية داخل الكليات المختلفة تكون بمثابة أداة لنشر المعرفة السياسية بين الطلاب، ومنتدى للحوار والنقاش حول قضايا الوطن المختلفة.

٨ - دعم الدراسات والبحوث حول قضايا الشباب:

تهتم العديد من الدول بالبحث العلمي في مجال الشباب سواء عن طريق إدارات للأبحاث في الوزارات المعنية بالشباب، أو من خلال الجامعات ومراكز الأبحاث المختلفة. ومن ثم فمن المهم إعطاء دفعة لعملية البحث العلمي فيما يتعلق بقضايا واهتمامات الشباب وخاصة ما يتعلق بمشاركتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بهدف التعرف على معوقات المشاركة وأفضل السبل لدمج الشباب في الحياة العامة.

ويتعهد الحزب وحكومته بإعطاء دفعة للبحث العلمي في مجال الشباب من خلال إدارات الأبحاث

(*) توجد وثيقة مستقلة بعنوان "الثقافة السياسية للشباب".

التابعة للوزارات المعنية بالشباب، ومراكز الأبحاث القومية. كما يدعو مراكز الأبحاث الأخرى إلى المزيد من الاهتمام بدراسة قضايا الشباب.

٩- دعم مشاركة الشباب في العملية الانتخابية:
تمثل المشاركة في العملية الانتخابية عنصراً أساسياً في المشاركة السياسية. وتشير الدراسات إلى ضعف مشاركة الشباب في العملية الانتخابية سواء في الحصول على البطاقة الانتخابية، أو المشاركة في التصويت، أو الترشيح في الانتخابات، أو المشاركة في الحملات الانتخابية.

ويدعم الحزب وحكومته الإجراءات التالية بهدف زيادة مشاركة الشباب في العملية الانتخابية:
أ - تحفيز الشباب على المشاركة في الانتخابات عن طريق إقناعه بأهمية الحصول على البطاقة الانتخابية، وأن صوته له وزنه وقيمته. ويمكن أن يتم ذلك عن طريق حملة إعلامية قومية تستهدف الشباب. وتشتمل الرسالة الأساسية في تلك الحملة على مخاطبة الإحساس الوطني للشباب ومسئوليتهم الاجتماعية، وأن الحصول على البطاقة الانتخابية والتصويت هو جزء من ممارسة حقوق المواطنة. كما أنه أداة لإحداث التغيير والتأثير على السياسات العامة والمحلية بما يخدم المصلحة الفردية للشخص من ناحية ومصالح قطاع الشباب بصورة عامة من ناحية أخرى، حيث قد يكون لدى الشباب مصالح مختلفة عن الجماعات الأخرى. وإذا لم يشاركوا في عملية التصويت فإن مطالبهم قد لا يهتم بها أحد أو يتم تجاهلها. ويمكن استخدام الشخصيات المحببة للشباب في نقل تلك الرسالة إليهم. واستخدام وسائل الإعلام المختلفة المسموعة والمرئية والمكتوبة، واستخدام الكتيبات والإعلانات المطبوعة وعرضها في أماكن تجمعات الشباب. وأثناء الأحداث الشبابية. بالإضافة إلى القيام بزيارات للمدارس والجامعات للترويج لتلك الحملة.
ب - غرس قيمة أهمية التصويت عن طريق مؤسسات التعليم المختلفة.
ج - إعداد الشباب للتصويت عن طريق نشر أسلوب المحاكاة للانتخابات العامة في المدارس خاصة لمن هم دون سن التصويت. وذلك بهدف التعرف على إجراءات التصويت وترسيخ قيمة المشاركة في الانتخابات لدى هذا القطاع من الشباب.
د - تسهيل إجراءات الحصول على البطاقة الانتخابية.

هـ - تسهيل عملية التصويت في الانتخابات بحيث تتسم بالبساطة والسهولة. وأن تكون مراكز التصويت في أماكن مناسبة ومعروفة سلفاً ويسهل الوصول إليها.
و - زيادة عدد مرشحي الحزب من الشباب في الانتخابات العامة والمحلية، ودعوة الأحزاب الأخرى لتبني نفس الاتجاه.

١٠- دعم دور المنظمات الأهلية العاملة في تقديم خدمات المشاركة السياسية للشباب:
يدعو الحزب الوطني المجتمع المدني والجمعيات الأهلية إلى لعب دور أكبر في تشجيع المشاركة السياسية للشباب عن طريق:
أ - المشاركة في التثقيف والتوعية السياسية للشباب، واكتساب مهارات المشاركة من خلال أنشطتها المختلفة.
ب - المشاركة في عملية التعليم الانتخابي، بأن تقدم معلومات للشباب عن كيفية الحصول على البطاقة الانتخابية، ومعلومات عن مكان وتاريخ وموعد الانتخابات، وكيفية التصويت (قواعد التصويت، وما هو الصوت الصحيح والصوت الباطل ... إلخ).
ج - مساعدة الشباب في الاختيار الانتخابي السليم عن طريق تقديم المعلومات الأساسية عن المواقف المختلفة للمرشحين والأحزاب.
د - تقديم المساعدات الفنية للمرشحين الشبان في الانتخابات العامة والمحلية.
ويسعى الحزب إلى دعم دور المنظمات الأهلية في تقديم خدمات المشاركة السياسية للشباب، وبطالب أجهزة الدولة بمساندتها في أداء دورها، وإزالة الصعوبات التي تعترض طريقها في هذا المجال.

رابعاً: إنجازات حكومة الحزب:

حققت حكومة الحزب العديد من الإنجازات في مجال تفعيل مشاركة الشباب في الحياة العامة منها:

- تعديل لائحة مراكز الشباب، وتخفيض سن المشاركة في الجمعيات العمومية والتصويت في انتخابات مجالس الإدارة من ٢١ عاماً إلى ١٨ عاماً، كما تم تخصيص مقعدين على الأقل في مجالس الإدارة للأعضاء تحت السن. ونتج عن ذلك زيادة أصوات الشباب الإنتخابية وضمان تمثيلهم في مجلس الإدارة.
- دعم برامج التدريب على الديمقراطية والحوار من خلال تنظيم برلمان الطلائع وبرلمان الشباب، ودعم الثقافة السياسية للشباب، حيث قامت وزارة الشباب بإصدار ١٧ عدداً من موسوعة الشباب السياسية بواقع ٤٥٠٠ نسخة لكل عدد تم توزيع ٢٥٠٠ نسخة على مكتبات مراكز الشباب.
- تنظيم رحلات في إطار برنامج "أعرف بلدك" وتم تنظيم ٤١٩ رحلة في إطار هذا البرنامج خلال عام ٢٠٠٢، بالإضافة إلى أنشطة الندوات والمسابقات الثقافية، والفكرية، والقوافل الدينية، والمعسكرات الشبابية، وبرامج تنمية الوعي الوطني والاجتماعي والقانوني.

• كما يتم تطوير مراكز الشباب كى تصبح مصدراً رئيسياً لتقديم الخدمات الشبابية حيث تم تطوير ١٦٢٧ مركزاً بنسبة ٤٢٪ بتكلفة قدرها ٤٩,١٠٩ مليون جنيه (٣٦٧ مركزاً بالمدن، و ١٢٦٠ مركزاً بالقرى) حتى ٢٠٠٢/١٢/٣١. ويتم تطوير ١٠٦٥ مركزاً بنسبة ٢٧,٥٪ ينتهى العمل فيهم بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٣٠ ليشمل برنامج التطوير ٢٦٩٢ مركزاً بنسبة ٧٠٪ تقريباً. بالإضافة إلى إنشاء ١٠٩ مقر جديد لمراكز الشباب. ويتم الانتهاء من إنشاء ١٤٨ مقراً في عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣.

الثقافة السياسية للشباب

أولاً: توجهات الحزب:

تعد الثقافة السياسية المدخل الأساسى لتفعيل مفهوم المشاركة. وخلق الحافز والدافع لدى الشباب للمشاركة السياسية. حيث لن تكون هناك مشاركة بدون إدراك الشباب لحقوقه ووجباته وقضايا وطنه. وإيمانه بفاعلية مشاركته وأثرها في إحداث التغيير وتحقيق آماله وطموحاته لنفسه ولوطنه. وامتلاكه للمهارات التى تسهل له عملية المشاركة.

ويهدف الحزب إلى وضع سياسة عامة للثقافة السياسية للشباب. تشارك فى تنفيذها كافة مؤسسات الدولة. والجهات غير الحكومية. ممثلة فى المجتمع المدني والأحزاب السياسية وبتفاعل معها المجتمع والأسرة المصرية. على أن تهدف هذه السياسة العامة إلى ما يلى:

١ - إعداد مشروع مستقبلى لمواطن مصرى مثقف سياسياً. واع بقضايا وطنه. منتم لبلده انتماء حقيقياً يستند إلى دوافع الانتماء التالية:

- إدراك المواطن لقيمة الوطن. وتراثه. وتاريخه. وشعوره بالفخر بمصريته ووطنيته.
- إدراك المواطن لما يحققه له الوطن من إشباع لرغباته واحتياجاته المادية والمعنوية وما يكفله له من حقوق عادلة فى اقتسام ثروات وموارد الوطن وعائد التنمية الذى يحققه.
- إلمام المواطن بالفرص المتاحة له لممارسة الحرية وإبداء الرأى وما يكفله له الوطن من سبل للمشاركة فى صناعة القرارات التى يرتبط بها مستقبله ومستقبل وطنه.

٢ - يستند هذا المشروع إلى المقومات الأساسية لأهم قطاعات المجتمع. من خلال بناء جيل من الشباب يؤمن بثقافة الحرية. ويعى المسئوليات المترتبة عليها. يدرك أن العدالة هى أساس الحكم. وأن المشاركة هى سبيل البناء. وأن

المستقبل يفتح له كل الأبواب بعدالة ومصداقية كاملة لأن يكون جزء لا يتجزأ من البناء المستقبلى للأمة.

٣ - تأهيل وإعداد نخبة من الشباب ككوادر سياسية واعية. مثقفة. مسئولة. قادرة على المشاركة فى مسيرة التحديث والتطوير فى مواقع العمل المختلفة. مستندة إلى وعى ومعرفة سياسية تؤهلها لحمل مسيرة قيادة الوطن فى المستقبل.

ثانياً: تحديات الواقع:

يمكن القول أن هناك موروثاً سلبياً يعانى منه المجتمع المصرى. أدى إلى العديد من الظواهر السلبية فيما يتعلق بالثقافة السياسية للشباب وتتلخص فيما يلى:

١- عدم معرفة نسبة كبيرة من الشباب بالمعلومات السياسية الأساسية سواء ما يتعلق بالنظام السياسى المصرى أو القضايا العامة أو علاقة مصر بالعالم.

٢- التشكك فى عدم مصداقية العمل السياسى بوجه عام. والاعتقاد بأن العمل السياسى لا يعكس وجهات نظر الشباب وتطلعاتهم للتغيير والتطوير مقارنة بما يتعرفون عليه من تجارب لدول أخرى عبر وسائل الإعلام التى أصبحت متاحة نتيجة للتطور التكنولوجى فى مجال الإعلام والاتصال.

٣ - ارتباط العمل السياسى فى أذهان قطاع عريض من الشباب بمخاوف عدم الجدوى. وأن المشاركة السياسية لن يكون لها تأثير.

٤ -عدم نضج الممارسة الديمقراطية للشباب كنتاج لتجارب انتخابية سابقة.

٥ - عدم تطور المناهج المدرسية للتربية الوطنية بما يتماشى والمتغيرات التى طرأت على المجتمع المصرى وتطور الحياة السياسية. ومواكبة تقدم تجربة مصر فى الإصلاح السياسى.

وعلى الرغم من هذا الموروث السلبي المتراكم فإن هناك العديد من الايجابيات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

١ - توافر الإرادة السياسية لتفعيل دور الشباب. من خلال ما نادى به السيد الرئيس محمد حسني مبارك في العديد من المناسبات بضرورة إتاحة الفرصة للشباب لتقلد المناصب القيادية والمشاركة في صناعة القرار بمصر. والتوجه العام لدى حكومة الحزب للاهتمام بالشباب والسعي لتفعيل مشاركتهم في الحياة العامة.

٢ -البدء في تجديد القيادات الحزبية. والذي تبلور في تجربة التطوير بالحزب الوطني الديمقراطي وإتاحة الفرصة لقطاع عريض من الشباب للمشاركة في أعمال الأمانات واللجان المختلفة.

٣ -حرية التعبير المتاحة والتي تعد حافزاً قوياً يمكن تفعيله لإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة السياسية.

ومع توافر هذه المؤشرات الإيجابية يتزايد الاهتمام. بل يتحتم ضرورة وجود منهج واضح للثقافة السياسية للشباب.

ثالثاً: السياسات المقترحة وآليات التنفيذ:

- وضع منهج متكامل للثقافة السياسية للشباب:

من المهم صياغة منهج متكامل للثقافة السياسة للشباب. ويقوم هذا المنهج على ثلاثة مكونات أساسية هي:

١ -مكون معرفي:

يستهدف بناء وتنمية معارف الشباب فيما يتعلق بما يلي:

- المعرفة بالمؤسسات السياسية الرئيسية الموجودة في البلاد.
- المعرفة بطبيعة الأدوار لهذه المؤسسات والعلاقة فيما بينهما.
- المعرفة بحقوق وواجبات المواطن. ودوره في إطار النظام السياسي.
- المعرفة بأهم القوانين والقضايا محل النقاش في المجتمع.
- المعرفة بعلاقة مصر بدول العالم. وأهم القضايا العالمية المثارة على الساحة الدولية.

٢ - مكون قيمي:

ويستهدف ترسيخ عدد من القيم السياسية الهامة في نفوس الشباب وأهمها:

- قيم الانتماء للوطن ومؤسساته ورموزه القومية. ومركزية الهوية الوطنية المصرية.
- قيم المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات والفرص.
- قيم التسامح وتقبل الرأي الآخر. والبعد عن التعصب السياسي والديني والحضاري.
- قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.
- قيم المشاركة في الحياة العامة. وزيادة ثقة الشباب في إمكانية التأثير وإحداث التغيير من خلال المشاركة.
- قيم المشاركة المجتمعية والمسئولية الاجتماعية للأفراد.
- قيم المصلحة الوطنية في تعاملات مصر مع العالم.

٣ -مكون مهاري:

إن تدعيم الثقافة السياسية يتطلب بجانب زيادة المعارف وترسيخ القيم. العمل على اكتساب الشباب المهارات الأساسية اللازمة لزيادة مشاركته واندماجه في العملية السياسية. وأهم هذه المهارات هي مهارات الحوار والنقاش وإبداء الرأي. والتحليل. والتنظيم. وهذه المهارات لا تتحقق فقط من خلال التعليم ولكن من خلال التأهيل والممارسة.

دور المؤسسات والأجهزة المختلفة: إن تحقيق فرص التثقيف السياسي للشباب. لا يتطلب جهداً من جهة بذاتها ولكن يجب أن يصاغ في إطار مشروع قومي تنموي تشارك فيه كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية. ويقتضي تعبئة المجتمع وأفراده للقيام بواجبهم تجاه الشباب كي يتحقق له أفضل فرص التثقيف والوعي الذي يؤهله للقيام بواجبه كعنصر فاعل في المجتمع. وتقع مسئولية خاصة على الجهات التالية:

١ - المؤسسات التعليمية:

وهي تمثل حجر الزاوية في وضع أسس التثقيف السياسي للشباب من خلال المناهج والأنشطة التعليمية المختلفة.

وتأتي مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية على قائمة المناهج التي تشكل مفاهيم وقيم الطالب فيما يتعلق بالحياة السياسية.

وبمراجعة مناهج التربية الوطنية والدراسات الاجتماعية الحالية يلاحظ أنها تحتاج إلى قدر من التطوير كي تلبي حاجات الطلاب في ثقافة سياسية تقوم على المكونات المعرفية والقيمية والمهارية السابق الإشارة إليها في هذه الورقة.

وفي هذا الصدد يتبنى الحزب وحكومته ما يلي:

أ - تشكيل لجنة قومية يشارك فيها المتخصصون الفنيون وأصحاب الرؤى السياسية. وتقوم بمراجعة مناهج التربية الوطنية ووضع تصورات بشأن تطويرها.

ب - تشكل المكونات المعرفية والقيمية والمهارية السابق الإشارة إليها في هذه الوثيقة أساساً لعملية التطوير.

ج - إعداد برنامج متكامل لتدريب المعلمين على تلك المناهج المتطورة. بضمن قيامهم بتدريس المواد بشكل موضوعي. وبما يساعد الطلاب على اكتساب المهارات الأساسية للمشاركة.

د - قيام المؤسسات التعليمية بدورها فى خلق المناخ الملائم لبرامج المحاكاة والتدريب على ممارسة الديمقراطية، وحق الانتخاب، وحرية إبداء الرأي، وذلك من خلال الاتحادات الطلابية وغيرها من الأنشطة التى تمثل أفضل بيئة لاكتشاف الطاقات الكامنة لدى الطلائع والشباب المتطلعين للمشاركة فى العمل العام وفى صناعة القرار على مستوى مجتمعهم المحلى.

هـ- تفعيل دور الصحافة المدرسية لتهيئة الفرصة للممارسة الديمقراطية وحرية التعبير والتدريب على إبداء الرأي تجاه قضايا المجتمع المختلفة.

٢ - دور التعليم غير الرسمى من خلال الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية:

يدعو الحزب الجمعيات والمنظمات الأهلية إلى لعب دور أساسي ومكمل لدور المؤسسات التعليمية الرسمية فيما يتعلق بالتعليم والتثقيف السياسى وتنمية مهارات الشباب فى هذا المجال، وذلك في إطار ما يطلق عليه التعليم غير الرسمى، نتيجة لقدرتها على الإتصال المباشر بالشباب والمرونة التى تتمتع بها في تطوير برامجها وخدماتها. وفى هذا الصدد يمكن أن تساهم هذه الجمعيات فى تقديم خدمات التوعية والمعرفة السياسية للشباب، وتدريبهم على المشاركة من خلال أنشطتها المختلفة. ويتعهد الحزب بدعم أنشطة الجمعيات الأهلية، وتقديم الدعم اللازم لها في مجال تنمية الثقافة السياسية للشباب.

٣ - المؤسسات الإعلامية:

تلعب الأجهزة الإعلامية وخاصة التليفزيون دوراً كبيراً في اكتساب المعارف والتأثير على القيم بالنسبة لقطاع عريض من المجتمع، وعلى رأسهم الشباب، خاصة من هم في مراحل تكوين اتجاهاتهم ومعتقداتهم. ومن ثم ينادى الحزب بتطوير رسالة إعلامية تستهدف ترسيخ قيم المشاركة لدى الشباب، وإفراد مساحة أكبر للتثقيف السياسى للشباب بحيث يكون هناك برامج مخصصة لذلك تستجيب لاحتياجات الشباب فى هذا الصدد، وتخاطبه بلغة يفهمها، بالإضافة إلى زيادة مساحة الحوار مع الشباب في البرامج المختلفة. ومن المهم هنا تفعيل دور مراكز الإعلام في تنمية الثقافة السياسية للشباب.

٤ - المؤسسات الثقافية:

وهى قادرة على أن تلعب دوراً بالغ الأهمية من خلال انتشار قصور وبيوت الثقافة والمكتبات العامة فى مختلف ربوع مصر، وذلك عن طريق برامجها وأنشطتها التى يجب أن تشمل برامج محددة للتثقيف السياسى، لا يقتصر توجهها فقط على فئة الشباب بل يجب أن تمتد أيضا لتشمل برامج التوعية الموجهة للأسرة كعنصر مؤثر فى سلوك الشباب واتجاهاته. كذلك فإن المؤسسات الثقافية تتواقر لديها ميزة حقيقية فى القدرة على توصيل الأفكار والرؤى المختلفة لقطاعات الشباب من خلال ما تصدره من كتب ومطبوعات ودوريات، يمكن أن تكون وسيلة فاعلة فى تثقيف الشباب سياسيا وترسيخ المفاهيم الثقافية الحديثة مثل ثقافة التغيير، وثقافة العمل الحر، وثقافة العمل التطوعى وثقافة المشاركة.

ويلتزم الحزب بوضع موضوع تنمية الثقافة السياسية للشباب على رأس أولويات المؤسات الثقافية الحكومية سواء عن طريق ما تصدره من مطبوعات، أو الأنشطة الأخرى التى تقوم بها والتى تستهدف تنمية الوعى وثقافة المشاركة بين الشباب.

ويشير الحزب إلى الجهود التى قامت بها الحكومة وخاصة وزارة الثقافة في تطوير قصور وبيوت الثقافة والمكتبات العامة، وتنفيذ برنامج طموح لتثقيف الشباب من خلال إنشاء ٢٠ صالوناً ثقافياً في ٢٠ محافظة.

٥ - وزارة الشباب:

لوزارة الشباب دورهام في تدعيم الثقافة السياسية للشباب سواء من خلال مراكز الشباب، وما يتوافر لها من ميزة نسبية ترتبط أولا بتواجدها القوى فى محيط الفئة المستهدفة مباشرة واتساع قاعدة الاتصال المباشر بقطاع الشباب من خلال مراكز الشباب المنتشرة فى مختلف قرى ونجوع مصر، والتى يجب أن يكون لديها برامج متكاملة تهدف للتثقيف السياسى للشباب، كما أنها قادرة أيضا على تحقيق فرصة الممارسة الديمقراطية من خلال آلية تشكيل مجالسها، والتى تتم بالانتخاب الحر، وتعطى الفرصة للعناصر الشبابية الجادة للمشاركة فى إدارتها وصياغة برامجها، ويضاف الى ذلك معسكرات الشباب، التى تقام فى الصيف من كل عام وتستهدف قطاعاً كبيراً من الشباب من مختلف محافظات مصر، وقد قامت وزارة الشباب بالفعل بجهود كبيرة في مجال التثقيف السياسى للشباب عن طريق تنظيم برامج برلمان الطلائع وبرلمان الشباب، وإصدارتها من الموسوعة السياسية للشباب، بالإضافة إلى تنظيم الندوات واللقاءات والمسابقات الثقافية التى تستهدف تنمية الثقافة السياسية للشباب.

٦ - الأحزاب السياسية:

تستطيع الأحزاب السياسية لعب دورهام في مجال التثقيف السياسى من خلال برامج محددة تستهدف توعية الشباب بقضايا وطنه، وتأصيل مفهوم الانتماء لديهم، بالإضافة إلى إكسابهم المهارات السياسية المختلفة. وقد قام الحزب الوطنى بدور كبير فى هذا الاتجاه من خلال برامج التدريب والتثقيف المختلفة التى تم تنفيذها مع أعضاء الحزب من الشباب، بالإضافة إلى إعطاء فرصة كبيرة للشباب لتولى مراكز قيادية في الحزب، فضلا عن اللقاءات الجماهيرية التى تم تنظيمها مع قطاعات مختلفة من الشباب واستهدفت توسيع دائرة الحوار معهم وتوعيتهم بقضايا وطنهم.

المشاركة الاقتصادية للشباب والعمل الحر

أولاً: توجهات الحزب:

إن طبيعة التحديات التى تواجه آليات التحول إلى العمل الحر من قبل الشباب داخل المجتمع المصرى تعتبر من أهم القضايا التى يجب معالجتها، والتعامل معها فى إطار استراتيجية متكاملة تحول هذه القضية إلى شأن عام تعنى به كافة المؤسسات فى الدولة. وكذا مؤسسات المجتمع المدنى على مختلف مجالات عملها، وتهدف إلى تغيير الموروث الثقافى لدى الشباب بأفضلية العمل داخل المؤسسات والهيئات الحكومية، وكذا الاعتقاد باستمرار مسئولية الدولة عن التوظيف، وهو ما يعتبر معوقاً رئيسياً للتحول نحو العمل الحر. وكذا الحاجة إلى تعزيز جهود القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى فى تحمل نصيبها من المسئولية فى هذا الإطار بحيث تتكامل الجهود فى منظومة تنموية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمشروع النهضة المصرى، وبخطط و برامج التنمية الخاصة بالدولة، والاتجاهات الاقتصادية السائدة، وكذا محددات التطورات الاقتصادية العالمية و ما تمليه على الاقتصاد المصرى من تحديات.

وينبع اهتمام الحزب بالترويج للعمل الحر بين الشباب إيمانا منه بأن:

١- العمل الحر يمثل أحد الحلول لعلاج مشكلة البطالة فى مصر واستثمار الطاقات المعطلة لدى الشباب المصرى وتوجيهها نحو المساهمة الجادة فى نمو الاقتصاد المصرى.

٢- العمل الحر يغنى الشباب عن الانتظار بدون عمل والعيش عالة على ذويه ومن ثم فهو يحمل مردوداً اجتماعياً عالى الإيجابية.

٣- العمل الحر يستثمر وينمى الطاقات الإبداعية والخلاقة لدى الشباب.

٤- العمل الحر ينمى لدى الشباب النزعة الاستقلالية والشعور بالذات.

٥- العمل الحر يوجه الشباب للاشتغال بالأعمال التى يتقنها مما يعزز القدرات الإيجابية والإبداعية.

٦- العمل الحر يمكن الشباب من الاستثمار بالقيمة المضافة الكلية لكل مشروع.

٧- العمل الحر يمثل آلية مشروعة للارتقاء الاجتماعى والمادى.

٨- العمل الحر يؤدى إلى توسيع آفاق الشباب وزيادة خبرتهم الحياتية.

ويسعى الحزب إلى تفعيل المشاركة الاقتصادية للشباب من خلال العمل الحر عن طريق ما يلى:

أ - ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب.

ب - إكساب الشباب المهارات اللازمة للعمل الحر.

ح - تسهيل فرص العمل الحر للشباب من خلال المشروعات الصغيرة.

ثانياً: السياسات المقترحة وآليات التنفيذ:

أ- ترسيخ ثقافة العمل الحر:

من المهم ترسيخ ثقافة العمل الحر لدى الشباب، وتتراوح آليات التطبيق بين مجموعة من الإجراءات وحزم البرامج المستحدثة مع تنشيط وتوسيع مدى ما هو قائم بالفعل من برامج على مستوى أجهزة ووزارات حكومة الحزب. أو مؤسسات المجتمع بمختلف أشكالها.

١- على مستوى حكومة الحزب و أجهزتها المختلفة:

- التركيز الإعلامى الشديد سواء من خلال الرسائل الإعلامية المباشرة أو غير المباشرة، و إبراز النماذج الناجحة للشباب و انعكاس هذا النجاح على المجتمع مع تنظيم حملات متواصلة و منتظمة فى هذا الاتجاه.

- إدخال برامج توعية داخل المؤسسات التعليمية تتناول مفاهيم العمل الحر مع تدريس مواد جديدة

تتناول أفكاراً مبسطة حول دراسات الجدوى ومناهج الإدارة والتسويق و المبادأة و العمل الحر. وإقامة دورات لطلاب الجامعات والمعاهد العليا تتناول مفاهيم العمل الحر على حسب التخصصات مع تشجيع مساهمات المجتمع العلمى الجامعى من خلال الوحدات ذات الطابع الخاص والتى تخدم المجتمع والبيئة. وتوجيه أنشطة مؤسسات رعاية الشباب والاتحادات الطلابية لهذا الاتجاه.

- تنشيط دور المحليات فى تفعيل مفاهيم ثقافة العمل الحر من خلال البرامج التى تراعى خصوصية الأداء داخل المحافظات المختلفة.

- توجيه أنشطة المؤسسات الثقافية لتفعيل مفاهيم ثقافة العمل الحر مع التركيز على إصدار النشرات. و الأحداث الثقافية التفاعلية التى تحقق هذا الاتجاه.

- تدعيم المؤسسات الشبابية ببرامج معدة خصيصا لهذا الاتجاه سواء فى شكل مسابقات أو دورات مع تدعيم مراكز الشباب بالورش التدريبية والإنتاجية المصغرة. وذلك على نطاق واسع وممتد مع تعزيز اطلاع الشباب من خلال برامج أسفار الشباب على التجارب الدولية الناجحة فى هذا المجال.

- ترسيخ ثقافة العمل الحر وقيم العمل والاجتهاد فى إطار الخطاب الدينى وتشجيع هذا الاتجاه لدى الشباب وذلك من خلال المؤسسات الدينية مع استحداث قوافل دينية موجهة لتعزيز المفاهيم الاجتماعية الجديدة.

- التأكيد على تكامل سياسات الأجهزة التنفيذية بوضع برنامج وطنى موحد لتفعيل ثقافة العمل الحر وعلى مستوى مختلف الأجهزة التنفيذية على حسب بيئة العمل بهذه الاجهزة وأهدافها وبرامجها الأصلية.

٢ - على مستوى مؤسسات المجتمع الأهلى:

الصندوق الاجتماعي والجمعيات الأهلية والجهات المانحة:

- تأكيد دور حملات التوعية ودورات التعريف ببرامج هذه المؤسسات كحافز للشباب على المشاركة.

- تقديم الدعم المؤسسي للجمعيات الأهلية المتميزة العاملة في مجال العمل الحر وكذلك تشجيع مختلف الجمعيات الأهلية العاملة في مجالات أخرى على إدخال برامج التوعية بأهمية العمل الحر وثقافته إلى برامجها المختلفة.

- تفعيل دور الجمعيات الأهلية في إنشاء شركات لتسويق منتجات العمل الحر وكذلك المنافذ التسويقية سواء الدائمة أو المؤقتة والمشاركة العينية للشركات التي تعمل في هذا الاتجاه.

- تصميم خريطة كاملة لشبكات الجمعيات الأهلية التي تعمل في هذا المجال مع التركيز على التنسيق والتشبيك لهذه الجمعيات معاً ومع الجهات المانحة.

ب -إكساب الشباب مهارات العمل الحر:

تأتى قضية اكتساب مهارات العمل الحر من خلال التدريب كأحد التحديات التى تواجه المجتمع المصري والتى تتطلب حلولا غير تقليدية وتعاملاً منهجيا سواء على المدى القصير أو البعيد من خلال حزمة من السياسات الداعمة لهذا التوجه وبرامج تشارك فيها كافة مؤسسات الدولة.

وفى هذا الإطار تعتبر قضية التدريب واحدة من أهم القضايا باعتبار أن سوق العمل أصبح يتبع منهج (التدريب الدائم و التوظف المتغير) مما يتطلب دائما تنمية مهارات الشباب على المستويات المختلفة و ذلك لأن تحدى التدريب هو تحدى التنمية. ومن ثم فإن الارتقاء بمهارات الشباب للتعامل مع متطلبات العمل الحر و التعامل مع متطلبات السوق أمر غاية فى الأهمية. لذا يجب مراعاة ما يلى:

- تطوير و استحداث مجموعات من حزم البرامج التدريبية التى تراعى المستوى الثقافى و المهنى للشباب بحيث تخصص كل مجموعة لشريحة معينة من الشباب لمساعدتهم على التوافق مع الاتجاه للعمل الحر.

- تحديد الحد الأدنى من المهارات المطلوب تدريب الشباب عليها حتى يمكن تحديد المحتوى التدريبى لهذه البرامج.

- توحيد الإطار العام للبرامج التدريبية بما يتوافق مع الاتجاهات التنموية والاستثمارية للدولة بحيث تصبح عملية التدريب عنصرا مضافا لعملية التنمية.

- ربط عملية التدريب بالاحتياجات الفعلية للمتدرب و كذا السوق سواء على المدى القصير أو البعيد.

آليات التطبيق المقترحة:

١ - على مستوى الأجهزة التنفيذية لحكومة الحزب:

- الاهتمام بتطوير برامج التدريب وإعادة التأهيل وتكثيف فعاليتها بحيث تلبى الاحتياجات العاجلة لسوق العمل وإكساب الشباب المهارات الأساسية لسوق العمل والعمل الحر.

- اتباع سياسة الحوافز الإيجابية للشباب لتشجيعهم على الاتجاه نحو التدريب و تطوير القدرات.

- التأكيد على أهمية دور المحليات فى عملية التدريب و ذلك لمراعاة خصوصية البعد الإقليمي لكل منطقة و احتياجاتها التنموية.

وتتبنى حكومة الحزب برنامجاً قومياً لإعادة تأهيل الشباب لسوق العمل. وبدء تنفيذ المرحلة الأولى من البرنامج إعتباراً من ٢٠٠١/٢/١. من خلال خطة رئيسية تشرف عليها وزارة الإنتاج الحربى. وخطط منفصلة يتم تنفيذها من خلال وزارات الزراعة واستصلاح الاراضى. والدفاع والبترول. والاتصالات والمعلومات. وقد تم تدريب عدد ٨٣ الف شاب على عدد كبير من المهن (٣٥٠ مهنة وحرفة) التى

يحتاجها سوق العمل داخلياً وخارجياً. كما تم صرف مكافآت شهرية للمتدربين أثناء فترة التدريب. و حصول نسبة تتراوح بين ٤٠-٥٠٪ من المتدربين على فرص عمل بالقطاع الحكومي والخاص أو الحصول على قروض من الصندوق الاجتماعي أو بنك التنمية والائتمان الزراعي.

أ - على مستوى مؤسسات المجتمع المدني:

إن دور مؤسسات المجتمع المدني يكتسب بعدا متزايدا غاية في الأهمية في عملية التدريب والتوجيه نحو العمل الحر. لذا ينبغي إعطاء مزيد من الاهتمام والرعاية لهذا الامر من خلال :- تشجيع قيام المؤسسات والهيئات و الجمعيات التي تتخصص في عملية التدريب مع تقديم التسهيلات و المعونة الفنية و الإدارية لها لتقوم بدورها على اكمل وجه.

- تشجيع مساهمات قطاع الأعمال في عملية التدريب. ووضع البرامج التدريبية الملائمة لاحتياجات القطاعين الصناعي و التجاري المختلفة.

- المساهمة في إنشاء شبكة تدريب أهلية وطنية ذات برامج تدريبية موحدة و تشجيع إقامة اتحاد نوعي للمؤسسات الأهلية والعاملة في مجال التدريب.

ج - تسهيل فرص العمل الحر من خلال المشروعات الصغيرة:

إنه مما لا شك فيه أن القضاء على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر يمثل عاملاً هاما في تشجيع العمل الحر باعتبار أن المشروعات الصغيرة تمثل رافداً اقتصادياً رئيسياً. وأحد الحلول الهامة للقضاء على مشكلة البطالة وإنعاش الاقتصاد المصري واستثمار الطاقات المعطلة للشباب. وعلى هذا فسوف نحاول استعراض أهم هذه المعوقات وطرح مجموعة من الاقتراحات للتغلب عليها.

١ - التحديات:

- هناك العديد من التحديات التي تواجه المشروعات الصغيرة. ومنها على سبيل المثال التحديات على مستوى الموارد البشرية المدربة والملائمة. وأهم ملامحها هو إحجام عدد كبير من الشباب خريجي الجامعات والمعاهد العليا على الانخراط في هذا الاتجاه. ومن ثم فإن نسبة كبيرة من هذه المشروعات تعاني خللاً في طبيعة الموارد البشرية ومستوى تأهيلها وكفاءتها للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة. بالإضافة إلى نقص مصادر الإمداد بالمعونة الفنية والتدريب المستدام مما يعوق التطور لهذه المنشآت.

- يضاف إلى ذلك التحديات التمويلية. حيث تعاني المشروعات الصغيرة سواء القائمة أو التي في طور الإعداد صعوبة حصولها على خدمات تمويلية تتسم بالاستمرارية لتغطية احتياجات رأس المال العامل والثابت. وذلك لغياب القدرات المؤسسية المناسبة التي تستطيع تقديم الخدمات المالية للمشروعات الصغيرة أو نموها. وكذلك التعقيدات الإجرائية والتي تجعل معدلات الإحجام عن الدخول في هذا المجال متزايدة. واختلاف تقدير الضمانات وتغيير القرارات والاتجاهات المنظمة لهذا الشأن بين الحين والآخر ومن حالة إلى أخرى.

- وهناك أيضاً التحديات التسويقية. والتي تتعلق بالقصور الشديد في قنوات وشبكات التسويق للمشروعات الصغيرة واقتصار تسويق منتجاتها على النطاق الجغرافي الملاصق لها. و الافتقار الشديد في المعلومات عن الأسواق المحلية والأجنبية وحجم ومعدل الطلب على المنتجات.

- وتواجه المشروعات الصغيرة معوقات إدارية ومؤسسية تتمثل في جهل القائمين عليها بالقوانين اللازمة لاكتساب الصفة القانونية. مع تعدد الجهات وطول الإجراءات اللازمة لبدء النشاط والاستمرار فيه. وكذلك تعدد القوانين وتضاربها في بعض الأحيان مما لا يعطي الدفعة المناسبة لعمل المشروعات الصغيرة ويزيد من معوقاتها.

٢ - السياسات المقترحة وآليات التطبيق:

من كل ما سبق نستطيع أن نؤكد أن بيئة عمل المشروعات الصغيرة في مصر في حاجة ماسة وملحة إلى مزيد من الجهود كي نستطيع أن تحقق النقلة النوعية المطلوبة للاقتصاد المصري وللقضاء على مشكلة البطالة بين الشباب. ومن هذا المنطلق فإن الحزب يساند المقترحات التالية:

- ضرورة وجود قاعدة بيانات متكاملة حول الأنشطة المطلوبة وطبيعتها والتوزيع الجغرافي المطلوب مع مراعاة خصوصية الأداء لكل نشاط ولكل منطقة.

- التأكيد على توحيد التشريعات والجهات التي تتعامل مع قضية المشروعات الصغيرة.

- تعزيز دور الجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بالعمل في مجالات التدريب والتسويق والتمويل ومعالجة المشاكل الفنية للمشروعات الصغيرة.

- تعميم إنشاء مراكز تطوير الصناعات الصغيرة وتغيير المفاهيم القائمة والتي لا تحقق استمرارية المتابعة وتقييم الجودة.

- تعزيز تعاون البنوك التجارية في مجال إقراض المشروعات الصغيرة من خلال توسيع دائرة البرامج المشتركة مع الجهات المانحة.

- تعزيز دور بنك التنمية الصناعية في دعم المشروعات الصغيرة وربطها بخطط الدولة التنموية.

- القضاء على الأمية القانونية والإجرائية للقائمين على المشروعات الصغيرة أو المقبلين عليها.

- العمل على تحقيق التواصل بين المؤسسات والشركات الكبيرة والمشروعات الصغيرة لتعزيز فرص التعاون والتكامل بينهم كشركاء.

- تعزيز الاهتمام من قبل الصندوق الاجتماعي برفع كفاءة الموارد البشرية العاملة في مجال المشروعات الصغيرة.

المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى للشباب

أولاً: توجهات الحزب:

أكد الحزب الوطنى الديمقراطى فى مبادئه الأساسية على أهمية المشاركة بُعدها الاجتماعى. وإيمان الحزب بأهمية مؤسسات المجتمع الأهلى والمنظمات غير الحكومية. وسعيه لتفعيل دورها فى عملية التنمية فى إطار من المشاركة بين المجتمع والدولة. وتعزيز المسئولية الاجتماعية للفرد ولرأس المال. وينظر الحزب إلى منظمات المجتمع الأهلى باعتبارها المكون الاساسى لرأس المال الاجتماعى اللازم لتحقيق التنمية. ويرى أن المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى يمثلان إطاراً لدمج الشباب فى حركة المجتمع وتفعيل دوره فى عملية التنمية. وتطرح هذه الوثيقة عدداً من السياسات لتحقيق تلك الأهداف.

أهمية المشاركة الاجتماعية والتطوع:

أ- المشاركة الاجتماعية:

تعتبر المشاركة الاجتماعية ذات دلالة على دينامية المجتمع وديمقراطيته. إذ تعد نوعاً من الوعى الشعبى بأهمية دوره فى عمليات اتخاذ القرار والتنمية. ووعياً بمعنى المواطنة باعتبارها أنقى صور المسئولية الاجتماعية التى تعنى فهماً حقيقياً للمشاركة والتطوع.

كما تعد المشاركة إحدى الأدوات التى يمكن من خلالها النهوض بالمجتمع والارتقاء به. والعمل على تحسين مستوى حياة المواطنين إجتماعياً وإقتصادياً وذلك من خلال إسهام أبناء المجتمع تطوعاً فى جهود التنمية سواء بالرأى أو بالعمل أو بالتمويل. وحث الآخرين على المشاركة. وعدم وضع العراقيل أمام الجهود المبذولة من جانب قيادات المجتمع. وغير ذلك من الأمور التى تؤدى إلى تنمية المجتمع وتحقيق أهدافه.

كما أنها الوسيلة التى يتمكن بها أفراد المجتمع من التأثير فى القرارات المتعلقة بحياتهم. وبالسياسات والبرامج التى تم وضعها من أجلهم. حيث يشعر كل فرد من أفراد المجتمع بأن له قيمة وكياناً. وأن له رأياً يحترم ويقدر من جانب المسئولين.

كما تؤدى المشاركة إلى تحقيق التكامل بين أفراد المجتمع وقياداته ومؤسساته. وإلى تحقيق الإنتماء والولاء للمجتمع. وبالتالى يتم تحقيق التكامل والتكافل والتآزر بين كل مكونات المجتمع.

ب- التطوع:

- التطوع شكل من أشكال المشاركة الاجتماعية وتأكيد لقيمة التكافل الاجتماعى ناتج عن الشعور بمسئولية اجتماعية والتزام شخصى وأخلاقى تجاه المجتمع والعمل على مواجهة مشكلاته.
- التطوع درجة من درجات المشاركة الاجتماعية المثمرة والتى تنتج عن جهد وعطاء يبذله الشباب لمجتمعهم بمقابل بسيط أو بدون مقابل ليكون لهم دور فى تحمل المسئولية والإسهام فى حل المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.
- التطوع دعم غير مباشر لدور الدولة من خلال الجمعيات والمنظمات غير الحكومية. وهو بذلك يدعم عملية التنمية وبناء القدرات ويتعرف على الفجوات فى نظام الخدمات فى كل مجتمع. ويعمل على توفير خدمات قد يصعب على الإدارة الحكومية تقديمها لما تتسم به الأجهزة التطوعية من مرونة وقدرة على الحركة السريعة.
- التطوع يحقق فائدة ذاتية للمشاركين فيه خاصة ما يتعلق بتنمية الشخصية والمهارات الذاتية.

ثانياً: تحديات الواقع:

هناك العديد من التحديات التى تواجه تفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعى. وأهمها هو ضعف الرغبة و تنامى السلبية لدى الأفراد فيما يتعلق بالمشاركة فى خدمة المجتمع و العمل التطوعى. وكذلك ضعف روح الفريق

والعمل المشترك. وتركيز العمل في أيدٍ محدودة. يضاف إلى ذلك ضعف القدرات والمهارات الخاصة بالمتطوعين. وضعف مجموعة العمليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمات التطوعية لتحقيق التضامن والتكامل فيما بينها وبما يؤدي إلى تفعيل دورها في خدمة المجتمع.

ثالثاً: السياسات المقترحة وآليات التنفيذ:

يساند الحزب الإجراءات التالية بهدف تفعيل المشاركة الاجتماعية والعمل التطوعي:

١ - الترويج لثقافة التطوع ومفاهيم المسئولية المجتمعية. والمسئولية الاجتماعية للأفراد. سواء عن طريق إبراز ذلك في مناهج التعليم المختلفة. أو البرامج التي تبثها وسائل الإعلام. وتكريم النماذج البارزة في العمل التطوعي والاعتراف بجهدها.
٢ - دعم أنشطة الكشافة والجوالة في المدارس ومراكز الشباب والجامعات والهيئات الشبابية الأخرى باعتبارها قلب عملية التطوع. وإعطاؤها الدعم والاهتمام المناسبين.
٣ - ربط العمل التطوعي بالقضايا القومية (الأمية - المشكلة السكانية - الإدمان - التدخين - مشكلات البيئة).
٤ - وضع خريطة اجتماعية واضحة بكل محافظة تحدد الأوضاع الحالية للعمل التطوعي وذلك على ضوء الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وترتيب أولوياتها حتى تكون أساساً للتخطيط الاجتماعي.
٥ - دعم الجمعيات الأهلية العاملة في مجال تقديم الخدمات الشبابية وخاصة تلك التي تدار بواسطة الشباب. وتقديم الدعم والمساندة لها.
٦ - إنشاء قاعدة بيانات عن الجهات المانحة المحلية والدولية وإمكاناتها ومجالات اهتماماتها وما يمكن أن تقدمه من منح عينية أو مادية وقروض ميسرة.
٧ - دراسة إصدار قانون للتطوع ينظم عملية المشاركة التطوعية ويفعل دور كل فئات المجتمع في مجالات التطوع وتحقيق أهدافه.

الشباب

الأمانة العامة

المؤتمر السنوى

سبتمبر ٢٠٠٣

الحزب الوطنى الديمقراطى

فكر جديد

www.ndp.org.eg